مجلة الأمين للعلوم الانسانية
https://ajohs.edu.iq/index.php/AJH/index
ISSN (Print) : 3078 - 2538
ISSN (Online) : 3078 - 9613
Volume 1، Issue 1، Year 2024، pp. 104-115

The impact of knowledge economy on the electoral process in Iraq

Assist. Prof. Safaa Ibrahim Jasim Al-Mousawi
Al - Ameen University / college of Law
Safa.ibraheem@mau.edu.iq

Received	Accepted	Published
2025/7/7	2025/9/17	2025/10/5

Abstract:

Today's world is witnessing a wide use of knowledge in the field of economics، as it is a basic engine for achieving economic growth and development، and the knowledge economy is based primarily on knowledge as an important element of production، and this is what distinguishes it from the traditional economy that relies on traditional production elements (land، labor and capital). . In addition، the knowledge economy is based on information and communication technology، computer programs and Internet networks، as well as on the outputs of research centers and scientific institutions. It is a natural extension of the globalization economy، given that capitalism is always renewing itself.

With regard to the electoral process in Iraq in the last decade، the knowledge economy played a major role in the use of technology in the elections. The electronic voter card، which is characterized by high security features and prevents repeated voting for the same voter، through the use of an electronic system for the voter register that adopts the biometric data of each voter، as well as what It is related to electronic sorting and counting through the use of the electronic sorting and counting device (electronic ballot box)، which contributes to enhancing confidence in the results، shortening the time required for announcing them، as well as reducing dependence on human effort on polling day، in order to ensure the integrity of the electoral process and reduce the necessary economic costs for it.

Keywords: knowledge economy، integrity of electoral process، Iraq.

مجلة الأمين للعلوم الانسانية

https://ajohs.edu.iq/index.php/AJH/index

ISSN (Print) : 3078 - 2538

ISSN (Online) : 3078 - 9613

Volume 1، Issue 1، Year 2024، pp. 104-115

أثر إقتصاد المعرفة في العملية الإنتخابية في العراق

م. د. صفاء ابراهيم جاسم الموسوي

جامعة الامين الاهلية/ كلية القانون

Safa.ibraheem@mau.edu.iq

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/7/7	2025/9/17	2025/10/5

المستخلص :

يشهد عالم اليوم توظيفا واسعا للمعرفة في مجال الإقتصاد، فهي محرك أساسي لتحقيق النمو والتنمية الإقتصادية، ويرتكز إقتصاد المعرفة بالدرجة الأساس على المعرفة بوصفها عنصرا هاما من عناصر الإنتاج، وهذا ما يميزه عن الإقتصاد التقليدي الذي يعتمد على عناصر الإنتاج التقليدية (الأرض والعمل ورأس المال). فضلا عن أن إقتصاد المعرفة يستند على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وبرامج الكومبيوتر وشبكات الأنترنت، وكذلك على مخرجات مراكز البحوث والمؤسسات العلمية، وهو إمتداد طبيعي لإقتصاد العولمة بإعتبار أن الرأسمالية تجدد كبيرا دوما نفسها.

وبالنسبة للعملية الإنتخابية في العراق في العقد الأخير، فإن إقتصاد المعرفة أثّرَ تأثيراً في مجال إستخدام التكنولوجيا في الإنتخابات، فبطاقة الناخب الألكترونية التي تتصف بميزات أمنية عالية وتمنع تكرار التصويت للناخب نفسه ، عبر إستخدام منظومة ألكترونية لسجل الناخبين تعتمد البيانات البايومترية لكل ناخب، وكذلك ما يتعلق بالفرز والعد الألكتروني عبر إستخدام جهاز الفرز والعد الألكتروني (صندوق الإقتراع الألكتروني)، وبما يسهم في تعزيز الثقة بالنتائج، وإختصار الوقت اللازم لإعلانها، فضلا عن تقليل الإعتماد على الجهد البشري في يوم الإقتراع، ضمانا لنزاهة العملية الإنتخابية وتقليل الأكلاف الإقتصادية اللازمة لها.

الكلمات المفتاحية : إقتصاد المعرفة ، نزاهة العملية الإنتخابية ، العراق.

المقدمة:

يعتبر مفهوم إقتصاد المعرفة من المفاهيم الحديثة والمتطورة، ويعتمد بشكل كبير على القدرات الفكرية في إنتاج خدمات وحل إشكاليات فرضتها الحياة العصرية وتحتاج الى أساليب نوعية مبتكرة لحلها وغير تقليدية، ويرتبط إقتصاد المعرفة بالذكاء والقدرة على الإبتكار، وسعة الخيال والقدرة على المبادرة لتحقيق الأفضل والأحسن، فهو إقتصاد ذو طابع عصري يهدف الى توظيف المعرفة وإستخدامها بشكل مبتكر للإرتقاء بالواقع في مختلف المجالات.

وبالنسبة للعملية الإنتخابية في العراق في العقد الأخير، فإن إقتصاد المعرفة أدى دورا كبيرا في مجال إستخدام التكنولوجيا في الإنتخابات، فبطاقة الناخب الألكترونية التي تتصف بميزات أمنية عالية وتمنع تكرار التصويت لنفس الناخب، عبر إستخدام منظومة ألكترونية لسجل الناخبين تعتمد البيانات البايومترية لكل ناخب، وكذلك ما يتعلق بالفرز والعد الألكتروني عبر إستخدام جهاز الفرز والعد الألكتروني (صندوق الإقتراع الألكتروني)، وبما يسهم في تعزيز الثقة بالنتائج، وإختصار الوقت اللازم لإعلانها، فضلا عن تقليل الإعتماد على الجهد البشري في يوم الإقتراع، ضمانا لنزاهة العملية الإنتخابية وتقليل الأكلاف الإقتصادية اللازمة لها.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان الحقائق الآتية:

1- التعرف على ماهية إقتصاد المعرفة كتوجه رئيس في الإقتصاد العالمي.
2- تكييف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتقنيات التسجيل البايومتري، وتقنيات الفرز والعد الألكتروني، وذلك بهدف الإرتقاء بمستوى العملية الإنتخابية في العراق.
3- التعريف بأهمية إستخدام التكنولوجيا في الإنتخابات وإشاعة ثقافة النزاهة والإعتماد على الأتمتة لمنع التزوير أو تكرار التصويت في الإنتخابات.

إشكالية البحث:

رافقت العمليات الإنتخابية التي جرت في العراق بعد عام 2003 ولغاية عام 2010 العديد من التحديات بسبب حداثة العهد بالديمقراطية، وكان من أبرزها ظاهرة تكرار التصويت وسقوط بعض أسماء الناخبين من السجل، وإمكانية التزوير بسبب وجود العامل البشري، فضلا عن تأخر إعلان النتائج بسبب كثرة الشكاوى وإتباع عمليات الفرز والعد اليدوي، والإجراءات المطولة التي يفرضها القانون والتعليمات، مما إستدعى معه التوجه نحو أتمتة الإنتخابات عبر إستخدام بطاقة الناخب الألكترونية والبايومترية لمنع تكرار التصويت، فضلا عن إستخدام الفرز والعد الإلكتروني لتسريع ظهور النتائج.

وتتفرع عن إشكالية البحث عدد من الأسئلة المهمة التي سيتكفل البحث بالإجابة عنها، ومن أبرزها:

أولا: ما الإطار المفاهيمي لإقتصاد المعرفة؟

ثانيا: ما أنواع العمليات الإنتخابية بعد عام 2003 في العراق؟

ثالثا: ما أثر إقتصاد المعرفة في العملية الإنتخابية في العراق؟

فرضية الدراسة:

كلما زاد توظيف إقتصاد المعرفة في العملية الإنتخابية في العراق، إزدادت ثقة الرأي العام بنزاهة وشفافية العملية الإنتخابية، إذ يؤثر إقتصاد المعرفة تأثيراً مباشرا في القضاء على التزوير ومنع تكرار التصويت وسرعة ظهور النتائج، مما يسهم في رفع رصيد الثقة بالإنتخابات ونتائجها، وتقليل أكلافها المادية.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة تضمنت أبرز الإستنتاجات والتوصيات.

منهجية الدراسة:

تم إستخدام المنهج الإستقرائي في الدراسة بهدف الوصول الى القواعد الكلية عبر دراسة وتدقيق الجزئيات، فضلا عن توظيف عدد من المقتربات كالمقترب القانوني والوصفي والتحليلي لدعم المنهج الرئيس والمساعدة في التوصل الى النتائج وإثبات فرضية البحث.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لإقتصاد المعرفة

يعد مصطلح إقتصاد المعرفة من المصطلحات المعاصرة، وهذا المجال إرتبط بالتطور الهائل الذي شهدته النظم الإقتصادية المعاصرة خاصة في البلدان المتقدمة في مجال العلم والتكنولوجيا، وكان من ممهدات هذا النوع من الإقتصادات هو إرتباطه بالتطور الكبير الذي شهده العقد الأخير من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة من خلال ما أحرزه النظام الإقتصادي الرأسمالي من تراكم رأسمالي كبير من جهة، فضلا عن تحقيق قفزات نوعية في مجال التقدم العلمي والتقني وثورة الإتصالات والمعلومات من جهة أخرى.

ويرى (**ألفن توفلر**) بأن إقتصاد المعرفة يعد فرعا جديدا من فروع العلوم الإقتصادية، إذ يرتكزعلى المعرفة ورأس المال البشري في تطور الإقتصاد وتقدم المجتمعات البشرية. ويشير عالم الإدارة الأميركي (**بيتر دروكر**) بأن المعرفة أصبحت المكون الرئيسي للنظام الإقتصادي والإجتماعي ومصدرا للثروة فيه، حيث أصبحت المعرفة والمعلومات من المصادر التي تسهم في تحقيق تنافس عالمي، أي أن العلم اليوم أصبح يتعامل مع صناعات معرفية تكون البيانات موادها الأولية، ويكون العقل البشري من أهم أدواته الرئيسية، والأفكار أبرز منتجاته[1].

[1] منعم العطية، إقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 13، العدد 3، 2011.

ويذكر المفكر الإقتصادي المعروف (**الفريد مارشال**) في كتاب (**أصول الإقتصاد**) ، أن فئة متعلمة من الأفراد لا يمكن أن تعيش في فقر لأن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على الإنتاج والخلق والإبداع يستطيع تسخير كل عناصر الطبيعة وما تحويه من موارد لفائدته ورفع مستوى معيشته وتوفير الحياة الكريمة له[2].

ويعرف "**مايكل بيتر**" إقتصاد المعرفة بأنه: "الإقتصاد الذي يستند على الإنتاج والتوزيع واستعمال المعارف والمعلومات، والذي ينعكس في إتجاه نمو تكنولوجي وصناعة تكنولوجية عالية المستوى"[3]، ويلتقي هذا التعريف بتعريف "**أنطونيوس كرم**" الذي يعرف إقتصاد المعرفة بأنه: "الإقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة من خلال إستثمارها واستعمالها في تطوير عوامل الإنتاج التي تؤدي الى تحقيق الثروة"[4].

والمقصود بالمعرفة هنا هو ليست قاعدة البيانات فحسب، وإنما المعرفة المبنية على ثقافة المعلومات والتكنولوجيا الرقمية. ومن خلال الإطلاع على المفاهيم التي مرت آنفا، يمكن فهم أن إقتصاد المعرفة هو ذلك الإقتصاد الذي تشكل فيه المعرفة أساسا للنمو الإقتصادي ومحركا للإنتاج، ويتمثل ذلك بالتركيز على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ومخرجات مراكز البحوث والمؤسسات العلمية بإعتبارها عاملا من العوامل الأساسية التي يرتكز عليها هذا النوع من الإقتصاديات، فهو يتصف بمجموعة من السمات أبرزها كثافة المعرفة من حيث الكم، وظهورها كمنتج إقتصادي، مع كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال، فهو إذن قائم على مجموعة من العمليات المعرفية التي تبدأ بإنتاج المعرفة وتنتهي بتوظيفها في خدمة الفرد والمجتمع، حيث ينظر الى المعرفة اليوم بوصفها عاملا من عوامل الإنتاج التي تسهم في رفع الإنتاجية وزيادة التنمية[5].

ويمكن إجمال أهم الخصائص التي يتميز بها إقتصاد المعرفة بما يأتي[6]:

1- تحول النشاط الإقتصادي من الإنتاج الكلاسيكي الى إنتاج وصناعة المعرفة.
2- إعتماد التعليم والتدريب بشكل مستمر بما يضمن تحقيق مستويات عالية من التدريب للكوادر العاملة.
3- إستخدام طرق التفكير الإبداعي لتوفير الحلول لمتطلبات العمل وبجودة عالية.
4- المرونة العالية والقدرة على التكيف مع المتغيرات والظروف المختلفة.
5- إعتماده على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمتابعة بشكل أساسي.

---

[2] مصدق جميل حبيب، التعليم والتنمية الإقتصادية، العراق، دار الرشيد للنشر، 1980.

[3] محمد شوكت عليان، الإقتصاد المعرفي، متاح على الرابط: https://www.ketabpedia.com (accessed) 28.11.2022

[4] أنطونيوس كرم، العرب أمام التحديات التكنولوجية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1982.

[5] ربيع الذهلي ورحمة بنت ناصر، دور جامعة نزوى في نشر مفهوم إقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد 19، العدد 72، 2022، ص204.

[6] محمد إبراهيم علي، دور تكامل إقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 81، 2015، ص403.

6- كلما كان هناك إنتاج لمعرفة جديدة، زادت إمكانية إنتاج معرفة جديدة أخرى ، فهي مصدر لتجديد المعرفة وتنميتها.

7- يستند إقتصاد المعرفة الى مصدر غير مهدد بالنضوب خلافا للمصادر الأخرى التي تنفذ في النهاية مع الإستخدام، مع إحتفاظ المعرفة بقيمتها حتى بعد استعمالها بشكل مستمر.

8- تزداد قيمة إقتصاد المعرفة وتعظم آثاره عندما يتخذ شكلا مؤسساتيا ذا تنظيم عالٍ بإعتبار رأس المال البشري الذي يرتكز عليه.

ومن هذا المنطلق، نجد أهمية رفد الوحدات الإدارية والإقتصادية والفنية في العراق، والتي تهتم بمواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الدولية بالتكنولوجيا الحديثة والأخذ بأسبابها، لكون هذا التحديث سيسهم بشكل مباشر في عملية الحوكمة الرشيدة ودفع عجلة التنمية في البلد الى الأمام.

المبحث الثاني

أنواع العمليات الإنتخابية في العراق بعد عام 2003

بعد تأسيس المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق عام 2004 إستعدادا لإنجاز الإستحقاقات الإنتخابية المطلوبة بعد عقود سبقت من الدكتاتورية والحكم الفردي، ونظرا لحداثة التجربة وعدم وجود الخبرة المطلوبة لدى الكوادر العراقية في هذا المجال آنذاك، فقد تم تقديم الدعم الفني والتدريبي اللازم من قبل الأمم المتحدة وخبرائها الإنتخابيين والذين قاموا بتدريب الموظفين على كيفية إجراء الإنتخابات والإستفتاءات عبر دورات تدريبية مكثفة ومتواصلة بهدف تمليكهم الخبرات والإمكانيات والمهارات الفنية والإدارية اللازمة لإجراء هذه الإنتخابات.

ومن جانب آخر، يستلزم إجراء أي عملية إنتخابية في العالم وجود عدد من المتطلبات الأخرى، مثل توفير الغطاء القانوني من خلال وجود قانون خاص بالإنتخابات، وكذلك توفر التخصيصات المالية، فضلا عن تهيئة البنى التحتية المتمثلة بالبنايات التي سيتم إستخدامها كمراكز للإقتراع أو كمخازن ونحو ذلك، وقد أصدرت سلطة الحاكم المدني "**بول بريمر**" آنذاك عددا من الأوامر التنفيذية بقصد توفير الغطاء القانوني للعملية الإنتخابية ، فكان **الأمر رقم 92** خاصا بإنشاء المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق كإدارة إنتخابية عراقية، **والأمر رقم 96** الخاص بالقانون الإنتخابي، **والأمر رقم 97** الخاص بالأحزاب والكيانات السياسية ، وقد استبدلت جميع هذه الأوامر لاحقا وبالتدريج بقوانين عراقية حلت بديلا عنها[7].

إن أنواع العمليات الإنتخابية التي أجريت في العراق بعد عام 2004 تراوحت بين ثلاثة أنواع ، النوعين الأولين وهما: إنتخابات مجلس النواب العراقي، وإنتخابات مجالس المحافظات (الحكومات المحلية)، أما النوع الثالث فقد تمثل

[7] صفاء ابراهيم الموسوي، أثر الرقابة الدولية على الإنتخابات التشريعية العراقية 2014، مطبعة المعين، بغداد، 2015، ص83.

بالإستفتاءات، حيث أجري الإستفتاء على الدستور العراقي النافذ في منتصف الشهر العاشر من عام 2005، ويشير الجدول الآتي الى معلومات عامة عن كل عملية من العمليات الإنتخابية التي جرت في العراق للمدة من 2005 ولغاية 2018.

ويتضح من الجدول الآتي عدد من الحقائق من أبرزها، أن هناك أنواعا متعددة من العمليات الإنتخابية في العراق، وأن هناك زيادة مطردة في أعداد الناخبين في كل عملية إنتخابية جديدة تتمثل بالأعداد الجديدة من النفوس التي تبلغ سن الرشد (18 عاما) وتتمكن من المشاركة في الحياة السياسية عبر التصويت في الإنتخابات، وأن هناك تغيرا في نسب المشاركة لكل عملية استنادا الى حرية الناخب بموجب القانون في المشاركة من عدمها بناء على قناعاته السياسية، ومدى تفاعله مع برامج الأحزاب السياسية المتنافسة في الإنتخابات[8].

ومن الناحية الفنية يتطلب إجراء أي عملية انتخابية تهيئة الوسائل الضرورية لإقامتها، والتي تتمثل بإعداد جداول الناخبين، وتحديد الدوائر الإنتخابية، ووجود القانون الإنتخابي المناسب، فضلا عن توفر التخصيصات المالية، ووجود إدارة إنتخابية محترفة، إلا أن كل متطلب من هذه المتطلبات الخمسة، وخاصة الفنية منها أي سجل الناخبين ورسم الدوائر والقانون الإنتخابي[9]، قد عانى من مشاكل متعددة في كل عملية إنتخابية، وكانت المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات تحاول جاهدة حل هذه الإشكاليات إلا أنه لم يكن في الغالب بالمستوى المطلوب، حتى جاء عام 2013 والذي قررت فيه المفوضية ولأول مرة إدخال التكنولوجيا والأتمتة في الجانب الفني من العملية الإنتخابية كمصداق من مصاديق توظيف إقتصاد المعرفة، وهو ما أثبت بشكل واضح نجاعته في تخطي الكثير من هذه الإشكاليات ، وهذا ما سوف يبينه مفصلا المبحث القادم.

جدول بالعمليات الإنتخابية في العراق 2005 – 2018

ت	أسم العملية الإنتخابية	تأريخها	عدد المقاعد	عدد الناخبين	عدد المحطات	نسبة المصوتين
1	إنتخابات الجمعية الوطنية العر اقية	2005/1/30	275	14.379.169	29000	%58.6
2	انتخابات مجالس المحافظات /1	2005/1/30	748	14.379.169	29000	%58.2
3	الإستفتاء على الدستور العراقي	2005/10/15	-	15.568.702	32000	%95
4	إنتخابات مجلس النواب العراقي/1	2005/12/15	275	15.568.702	31.348	%79.62
5	انتخابات مجالس المحافظات /2	2009/1/31	440	17.346.265	39.937	%52.18
6	إنتخابات مجلس النواب العراقي/2	2010/3/7	325	18.741.493	49.092	%62
7	انتخابات مجالس المحافظات /3	2013/4/20	447	20.091.493	40.551	%61.65
8	إنتخابات مجلس النواب العراقي/3	2014/4/30	328	20.432.499	56.410	%62

[8] سعد العبدلي، الموسوعة التشريعية الإنتخابية، ج1، النجف الأشرف، مطبعة الشروق، 2016،ص29.

[9] حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، ط2، مكتبة السنهوري، بغداد، 2015، ص60.

9	إنتخابات مجلس النواب العراقي/4	2018/5/12	329	23.500.000	60.000	%45

الجدول من عمل الباحث إعتمادا على معلومات المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق

المبحث الثالث

أثر إقتصاد المعرفة في العملية الإنتخابية

ذكرنا سابقا عند تناول مشكلة البحث، ومن خلال الواقع الميداني لإجراء الإنتخابات في العراق بعد عام 2003، أن هناك العديد من المشكلات التي واجهت المفوضية عند شروعها في التخطيط لإجراء العمليات الإنتخابية في البداية، وقد تمثل أبرزها بما يأتي[10]:

1- عدم وجود تعداد سكاني دقيق لنفوس العراق، حيث أن آخر تعداد سكاني أجري في العراق كان في ثمانينيات القرن الماضي، وبالتالي لاتوجد إحصائية دقيقة للنفوس.

2- إن من أهم الأولويات لإجراء أي عملية انتخابية في العالم، هو إعداد سجل ناخبين دقيق ومحدث ومتكامل لجميع من يحق لهم الإقتراع والتصويت في يوم الإقتراع ، وبغياب الإحصاء السكاني الدقيق كما أشرنا، فقد تم اللجوء الى استخدام بيانات البطاقة التموينية مع تحديث معلوماتها من قبل المفوضية بحذف المتوفين وإضافة الأسماء الجديدة للمواليد التي بلغت سن الرشد، فضلا عن حذف أسماء العرب والأجانب ممن كان يسمح لهم النظام السابق بالإضافة الى نظام البطاقة التموينية.

3- تطلب سجل الناخبين الجديد التحديث الدوري، حيث أن حركة السكان عبر إنتقال سكن البعض منهم من مكان الى اخر داخل المحافظات، بالإضافة الى التغييرات التي تطرأ على الأسر بالزواج وإنفصال الأسر الصغيرة عن الكبيرة، أو حالات الوفاة، أو غيرها، وكانت عمليات التحديث تتم دوريا في مراكز تسجيل الناخبين التابعة للمفوضية.

4- بناء على الفقرة السابقة ترتبت العديد من الأمور: **أولها:** كل مواطن لا يقوم بتحديث بياناته في حال تغيير مكان سكنه فأن أسمه سوف لا يظهر في مكانه الجديد، ويبقى في مكانه القديم الذي انتقل منه، وهذا قد يكون سببا في عدم قدرته على التصويت في يوم الإقتراع ، أو أن البعض قد يستخدم هذه الحالة للتزوير وتكرار التصويت. **وثانيها:** بقاء أسماء المتوفين في حال عدم الإبلاغ عنهم من قبل ذويهم، علما ان التنسيق موجود بين المفوضية ووزارة الصحة إلا أن ذلك لا يعد كافيا. **وثالثا:** بالنسبة للعراقيين في الخارج الكثير منهم يحتاج الى تحديث بياناته في حال لو رغب في التصويت داخل العراق.

[10] مضمون المبحث الثالث إعتمد في غالبيته وخاصة الجانب الفني والقانوني على الخبرة الفنية والإدارية للباحث من خلال عمله ضمن الكادر المتقدم في المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق لأكثر من ثلاثة عشر عاما.

5- ما يتعلق بالفرز والعد لأوراق الإقتراع بعد إنتهاء عملية التصويت لغرض إعلان النتائج، فإن العملية التقليدية للفرز والعد اليدوي كانت بطيئة وتتطلب وقتا طويلا ، فضلا عن الإجراءات المعقدة وإضطرار المفوضية الى التعاقد مع الكثير من الموظفين للقيام بهذا العمل وتدريبهم، مع الإشارة الى كثرة الشكاوى والتي كانت تصل الى الآلاف والتي يجب معالجتها قبل إعلان النتائج، كل هذا وغيره كان سببا في تأخير إعلان النتائج والتي كانت تصل الى قرابة أسبوعين أو أكثر أحيانا، مما يولد ضغوطا كبيرة على المفوضية وكوادرها من قبل شركاء العملية الإنتخابية من أحزاب ومرشحين ومنظمات مراقبة وإعلام.

وبسبب هذه التحديات الكبيرة وغيرها والتي كانت تحتاج الى حلول نوعية لتجاوزها، وبعد أن إكتسبت كوادر المفوضية الخبرة بسبب قيامها بإجراء عدد من التجارب الإنتخابية، فضلا عن إطلاعهم على عدد من تجارب الدول في هذا المجال، ودعوتهم لمراقبة الإنتخابات في العديد من الدول المتقدمة والنامية مثل الولايات المتحدة الأميركية، روسيا الإتحادية، النرويج، كوريا الجنوبية، الهند، طاجيكستان ، المكسيك، اسبانيا، وغيرها، والتي تجاوزت الكثير من هذه التحديات بسبب إدخال التكنولوجيا الحديثة التي قدمت حلولا سريعة وناجعة للعديد من هذه التحديات وأبرزها الحد من التزوير، ومنع تكرار التصويت والإسراع في إعلان النتائج، وغيرها، وهذا مادعا المفوضية الى التفكير الجدي في إدخال التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتخابية في العراق، وذلك بهدف تجاوز هذه التحديات التي كانت تعاني منها، وهذا ماتم فعلا ولكن على مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: تحويل سجل الناخبين الورقي الى سجل ألكتروني بايومتري:

يقصد بالسجل الألكتروني البايومتري هو تسجيل معلومات الناخبين ألكترونيا بأخذ البصمات العشر والصورة والمعلومات الشخصية والتي تحمل على رقاقة موجودة في البطاقة البايومترية، فضلا عن وجود الأسم والصورة ورقم مركز الإنتخاب ورقم الناخب مطبوعة على وجه البطاقة، وكل ناخب لديه مثل هذه البطاقة إذ لايسمح له بالتصويت في يوم الإقتراع إلا بإستخدام بطاقته الإنتخابية، ويوجد في كل محطة إنتخابية جهاز خاص يقوم بقراءة البطاقات الإنتخابية فإن ظهر إسم الناخب يسمح له بالتصويت، وإن لم يظهر لايسمح له بالتصويت وعليه أن يبحث عن المحطة التي يوجد فيها أسمه كي يصوت فيها، وقد تم تطبيق ذلك بنجاح في العملية الإنتخابية التي جرت عام 2014، حيث بلغ عدد الناخبين حينها قرابة 18 مليون ناخب.

المرحلة الثانية: إستخدام الفرزوالعد الألكتروني لتسريع إعلان النتائج:

وتعتبر هذه العملية هي المرحلة الثانية من مراحل أتمتة العملية الإنتخابية، وقد مر معنافي إستعراض تحديات الإنتخابات هو تأخير إعلان النتائج، حيث أن عملية الفرز والعد كانت تجري بشكل يدوي وكان يحصل جراء ذلك تأخر في إعلان النتائج، فضلا عن الكم الكبير من الشكاوى التي يجب البت بها قبل إعلان النتائج، وبعد الإطلاع على الحلول الإنتخابية الدولية لهذه المشكلة والملائم منها لوضع العراق، إستقر الرأي على إستخدام صندوق الإقتراع ذو الماسح الضوئي لأوراق الإقتراع (ويسمى أيضا: صندوق الإقتراع الألكتروني) ، حيث يقوم بإعلان النتائج بعد الإنتهاء مباشرة من

غلق المحطة ويصدر تقريرا بذلك مع إحتفاظه بأوراق الإقتراع الأصلية في الصندوق للرجوع إليها عند الحاجة، وقد تم تطبيق هذه الطريقة في إنتخابات مجلس النواب لعام 2018.

إن الإنفتاح على التجارب العالمية في مجال تكنولوجيا الإنتخابات وتقانة المعلومات، بالتوازي مع توظيف إقتصاد المعرفة ، قام بدور كبير في تجاوز التحديات التي عانت منها المفوضية، ولعل من أبرز النتائج الإيجابية التي تمخضت عنها هذه العملية هي:

1- أصبح كل ناخب عراقي يمتلك بطاقته الإنتخابية البايومترية الخاصة به، وكان من ثمار ذلك أنه لم ترد أي شكوى بتكرار تصويت أي ناخب، فضلا عن توصل المفوضية مباشرة ومن خلال عملية تقاطع البصمة بالتعرف على أي ناخب قام بالتصويت ببطاقة غيره من الناخبين وتم إحالتهم الى القضاء، علما أن عملية الإستلال على المراكز الإنتخابية كانت في غاية السهولة بسبب وجود معلومات أي ناخب على وجه البطاقة.
2- كذلك مكنت أجهزة الفرز والعد المفوضية من سرعة إعلان النتائج خلال مدة قصيرة قياسا بالعمليات السابقة.
3- إختزال أعداد الموظفين التي كانت تحتاجهم المفوضية في يوم الإقتراع قياسا بالمراحل السابقة، وذلك بسبب وجود الأجهزة أعلاه.
4- بناء قاعدة معلومات رصينة للناخبين (بيانات بايومترية) يعود نفعها ليس فقط في وقت الإنتخابات وإنما في مجالات أخرى مهمة للدولة.

إن النظام الإقتصادي العالمي الحالي يرتكز أساسا على المعرفة البشرية، فبعد أن كان يعتمد سابقا على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام، أصبح اليوم بالإضافة الى ذلك مسيرا بواسطة المعرفة، حيث تزداد فيه القيمة بالمعرفة لا بالجهد، وإذا كانت النظرية الإقتصادية في السابق تؤمن بأن العمل هو أساس القيمة، فقد أصبح من الضروري صياغة نظرية جديدة تعد المعرفة هي أساس القيمة[11].

ولابد من التذكير بأن من أهم المؤشرات التي تدل على توجه البلد نحو إقتصاد المعرفة هو حجم الإنفاق على البحث والتطوير المرصود في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل مجموع النفقات الجارية والرأسمالية (في القطاعين العام والخاص) على الأعمال الإبداعية التي تجري بطريقة منهجية بقصد الإرتقاء بالمعارف الإجتماعية والثقافية والإنسانية واستخدام لمعرفة في تطبيقات جديدة[12].

[11] ربحي مطفي عليان، إقتصاد المعلومات، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص187.
[12] محمد أنس أبو الشامات، إتجاهات إقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، دمشق، 2012، ص601.

الخاتمة:

يربط البحث كما هو واضح بين أثر إقتصاد المعرفة والعمليات الإنتخابية في العراق بعد عام 2013، وبتعبير آخر أثر إدخال تقنيات التكنولوجيا الحديثة كحلول لمواجهة بعض التحديات الأساسية التي كانت تعاني منها العملية الإنتخابية على المستوى الإجرائي والميداني أو على مستوى البيانات الشخصية للناخبين، أو على مستوى الحفاظ على نزاهة وشفافية العملية الإنتخابية.

إن توظيف التكنولوجيا في العملية الإنتخابية في العراق أدى الى الحصول على نتائج طيبة تمثلت في تجاوز العديد من التحديات التي ذكرها البحث آنفا، فضلا عن إضافة لمسة الحداثة على العملية الإنتخابية عبر الأجهزة المستخدمة فيها ، بما يجعل العراق في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال.

هذا وقد توصل البحث الى عدد من **الإستنتاجات والتوصيات**، من أبرزها:

أولا: الإستنتاجات:

1- إن إقتصاد المعرفة هو نمط إقتصادي جديد ومتطور مقارنة بالإقتصاد الكلاسيكي الذي يعتمد على المعلومات النظرية في غالبيته، حيث تشكل المعرفة حجر الأساس فيه.
2- أن توظيف المعرفة من خلال إستخدام التكنولوجيا في العملية الإنتخابية في العراق قد ساعد على تجاوز الكثير من التحديات التي كانت تواجه المفوضية، فضلا عن إختصار الجهد والوقت والأكلاف اللازمة للعملية الإنتخابية.
3- على الرغم من إعتماد إقتصاد المعرفة في الدول المتقدمة قبل ما يقارب من أربعة عقود، إلا أن وصولها الى الدول النامية جاء متأخرا.
4- إن عملية التحول نحو إقتصاد المعرفة هي عملية تدريجية وتحتاج الى العديد من البنى التحتية، والإستثمار في المعرفة والتشجيع على الإبتكار فضلا عن التثقيف على أهمية إعتماد هذا النوع من الإقتصاد المهم.

ثانيا: المقترحات:

1- من منطلق نجاح عملية التطوير التكنولوجي في العملية الإنتخابية في العراق، نوصي بالإسراع في تكوين قواعد المعلومات لدى جميع مرافق الدولة، من أجل تدعيم إقتصاد المعرفة كأساس لتحقيق التنمية البشرية الشاملة في العراق.
2- أن تبني مشروع إقتصاد المعرفة يتطلب بناء القاعدة المادية التكنولوجية ودعم مراكز البحث العلمي والإلتفات الجاد نحو تطوير البرامج التعليمية لجميع المراحل الدراسية، والتدريب على استخدام الحواسيب في المدارس.

3- الإهتمام بالجامعات والمعاهد ورعاية العلماء والمبدعين ووضع الحوافز بهدف تطوير البحث العلمي وخلق القاعدة العلمية الرصينة.

4- زيادة نسبة التخصيصات المرصودة لأغراض البحث العلمي في الموازنات العامة، وزيادة التخصيصات المالية المرصودة للتعليم في جميع المراحل.

5- دعم الإبتكارات والإختراعات العلمية وتحويلها الى منتجات معرفية لغرض حل المشاكل التي تواجه المؤسسات المختلفة (كما هو في موضوع بحثنا الحالي) ، فضلا عن إمكانية تحقيقها لمردودات إقتصادية عالية.

6- توسيع قاعدة المستفيدين من برامج البحوث في مراكز البحث العلمي ودعم المؤتمرات العلمية.

7- توفير الحوافز المادية والمعنوية وخلق السياسات التي تهدف الى جعل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أكثر يسرا لأفراد المجتمع وإشاعة ثقافة المعرفة في العراق.

إن المقترحات أعلاه والتي تشجع على تطوير المناهج وتشجيع الإبتكار والمخترعين وتنمية ثقافة المعرفة إنما تهدف الى خلق الإنسان المثقف والواعي، وهذا يعني أن الناخب العراقي سيكون في المستقبل قادرا على إستخدام التكنولوجيا ولديه الوعي بثقافة المعلومات والمعالجات الحسابية وبالتالي القضاء على الأمية في هذا المجال لمواكبة العالم المتحضر بأسرع وقت ممكن.

المصادر:

[1] أنطونيوس كرم، العرب أمام التحديات التكنولوجية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1982.

[2] حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، ط2، مكتبة السنهوري، بغداد، 2015.

[3] ربحي مطفي عليان، إقتصاد المعلومات، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

[4] ربيع الذهلي ورحمة بنت ناصر، دور جامعة نزوى في نشر مفهوم إقتصاد المعرفة لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة البحوث التربوية والنفسية، المجلد 19، العدد 72، 2022.

[5] سعد العبدلي، الموسوعة التشريعية الإنتخابية، ج1، النجف الأشرف، مطبعة الشروق، 2016.

[6] صفاء ابراهيم الموسوي، أثر الرقابة الدولية على الإنتخابات التشريعية العراقية 2014، مطبعة المعين، بغداد، 2015.

[7] محمد إبراهيم علي، دور تكامل إقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 81، 2015.

[8] محمد أنس أبو الشامات، إتجاهات إقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، دمشق، 2012.

[9] محمد شوكت عليان، الإقتصاد المعرفي، متاح على الرابط: https://www.ketabpedia.com

[10] مصدق جميل حبيب، التعليم والتنمية الإقتصادية، العراق، دار الرشيد للنشر، 1980.